

أكدوا استعدادها لعمليات جني أرباح وتصحيح سعري

خبراء: استمرار صعود البورصة المصرية



وسطاء في البورصة المصرية

«رويتزر»: يراهن كبار المستثمرين في بورصة مصر على أن موجة الارتفاع الماراثونية للسوق ستستمر لبعض الوقت. لكن صغار المستثمرين الذين احترقت أرباحهم بنيران خسائر جسيمة للبورصة في 2011 يتربفون بخوف هبوط حاد للسوق في أي وقت.

ورغم أن الاضطرابات السياسية منذ انتفاضة يناير 2011 التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك كانت السبب الرئيسي في خسائر السوق فقد كانت أيضاً وراء صعودها مرة أخرى حيث ارتفع المؤشر الرئيسي EGX30 نحو 68 في المئة منذ الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس المعزول محمد مرسي المنتخب لجماعة الإخوان المسلمين في 30 يونيو الماضي.

وعقب انتفاضة 25 يناير هوى المؤشر الرئيسي للسوق نحو 50 في المئة خلال 2011 قبل أن يتعافى بعض الشيء في 2012.

وفي الفترة بين مارس 2011 وحتى 30 يونيو 2013 بلغت خسائر المؤشر الرئيسي للسوق 7.6 في المئة.

«طبعاً السيسى هو سبب الصعود هذه الفترة.. هناك راحة نفسية لدى كثير من المستثمرين مما حدث في مصر وما هو قادم.. هكذا رد نادر إبراهيم من أربش للاستشارات على سؤال عن سبب صعود السوق خلال الفترة الأخيرة.

وبعد عزل الرئيس محمد مرسي المنتخب لجماعة الإخوان المسلمين حظي وزير الدفاع المشير عبد الفتاح السيسي بشعبية كبيرة ويرى كثير من المصريين أنه يستطيع إعادة الاستقرار والتصدى للآزمة الاقتصادية وفوضى الشوارع والعنف، خاصة وأنه يعززم الترشيح للانتخابات الرئاسية. وكسبت الأسهم منذ عزل مرسي 168 مليار جنيه «24.14 مليار دولار» لتصل القيمة السوقية للبورصة إلى نحو 490 مليار جنيه مقابل خسارة 85 مليار جنيه منذ مارس 2011 وحتى 30 يونيو الماضي.

ويدعو أن أجواء التفاؤل والمعنويات الإيجابية هي المحرك الأساسي لمستعمرى بورصة مصر الآن.

يقول إبراهيم الذي يعمل في أربش للاستشارات منذ أكثر من عام «السوق لا يتميز بالمنطقة في هذه الفترة. السوق يمر بحالة من العشوائية. التمني أن يكون الصعود في السوق مبرراً وأن تكون الشركات قائمة على أسس مالية قوية تستحق هذا الصعود». وبالفعل تحسنت أغلب أسعار الأسهم في بورصة مصر ووصلت لمستويات ما قبل 2010 بل منها ما شهد مضاربات عنيفة وخاصة الأسهم الصغيرة والمتوسطة وأيضاً

الأسهم المتداولة في سوق خارج المقصورة حتى تضاعفت أسعارها عدة مرات.

جني أرباح

لكن كريم عبد العزيز الذي يدير صناديق استثمار الأسهم في البنك الأهلي المصري يقول «لدينا أكثر من 40 في المئة سيولة.. ننتظر حدوث جني أرباح في السوق خلال أي وقت للدفع بجزء من هذه السيولة. ما زلت أرى أن هناك ماراثون صعود سيحدث في بورصة مصر».

ورغم أن كثيراً من مديري المحافظ المالية وصناديق الاستثمار والمديرين التنفيذيين لأكبر بنوك الاستثمار في مصر يتكهنون بفترات غبار متوقعة في السوق المصري خلال الفترة المقبلة وبعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المرتقبة خلال شهر.. إلا أن السؤال الذي يتردد بين المستثمرين هو: إلى متى ستستمر موجة الصعود؟

يُرد إبراهيم من أربش للاستشارات على هذا التساؤل قائلاً «لو الناس بدأت تثبت لحقيقة الأوضاع الاقتصادية في البلد ستهدأ خاصة مع بداية الاضطرابات العمالية من جديد».

وتشهد مصر إضرابات واحتجاجات عمالية وقوية تؤثر على كثير من القطاعات الإنتاجية. وأخفقت الحكومات التي تعاقبت على البلاد بعد انتفاضة 2011 في وضع حد لهذه الاحتجاجات. وقال إبراهيم «95 في المئة من عوامل صعود السوق سياسية بجانب رفع التصنيف الائتماني لمصر والدعم الخليجي غير المحدود.. لكن الوضع الاقتصادي ما زال سيئاً».

وعقب عزل مرسي ضخنت السعودية والإمارات والكويت مليارات الدولارات لمساعدة الاقتصاد الواهن الذي دفعت به 7250 نقطة. وبنيابة الانتخابات

الرئاسية قد تستهدف 8700-9300 نقطة وبنهاية الانتخابات البرلمانية في يونيو 2014 سنخطى مستويات 10700 نقطة بسهولة».

وتضمنت خريطة طريق أعلنت بعد عزل مرسي إجراء تعديلات دستورية وانتخابات تشريعية ورئاسية. وجرى بالفعل إقرار الدستور الجديد للبلاد. ولا يتوقع النمر المعروف بتقاؤله نزول السوق قريباً.

وقال «قد تحدث عمليات جني أرباح فقط لكنها لن تكون موسعة ولن تأخذ وقتاً طويلاً وسنعود بعداً لمستويات أعلى من مستويات حدوث جني الأرباح».

وسط تفاؤل وأمل المتعاملين والقائمين على سوق المال في البلاد تجاهل البورصة بشكل تام كل أحداث العنف والاعتقالات والإرهاب الذي يحدث بشكل شبه يومي في بعض شوارع مصر. لكن إذا كانت السوق تتجاهل أحداث الإرهاب والعنف في الشوارع ولم تشهد عمليات تصحيح واسعة منذ يونيو 2013 فهل تحتاج شيئاً لمواصلة الارتفاع أم أن مشاعر التفاؤل والأمل فقط تستطيع مواصلة الصعود بالسوق؟

وقال محسن عادل من بانيونير لإدارة صناديق الاستثمار «حتى تستطيع الصعود مرة أخرى بشكل قوي إلى مستوى 12000 نقطة مثل عام 2008 أنت في حاجة لوجود شركات قوية ماليًا. الصعود القوي الآن في السوق مبني على شركات غير قوية ماليًا ولا تستحق هذا الصعود». وتكهن عادل بأن السوق سيواصل الصعود «لكن بوتيرة أقل».

تصحيح سعر

وقال «بالتأكيد السوق لازم يواجه عمليات تصحيح سعري

خلال الفترة المقبلة بعد الارتفاعات القوية الماضية».

وكانت البورصة المصرية تكتظ بالشركات الكبرى القوية ماليًا ولكن بعد انتفاضة 2011 جرت عدة استحواذات على شركات مصرية مثل استحواذ الكترو لوكس السويدية على أولمبيك المصرية في عام 2011.

وفي عام 2012 استحوذت فرانس تليكوم على موبينيل كما استحوذ بنك قطر الوطني على الأهلي سويسيتيه مصر واستحوذت شركة أ.سي.آي إن.في الهولندية على اوراسكوم للإنشاء في 2013. وخرجت معظم الشركات المستحوذ عليه من السوق أو أصبح عدد أسهمها لا يزيد على واحد في المئة وأصبحت بورصة مصر بها عدد قليل من الشركات الكبرى القوية ماليًا.

ومنذ طرح أسهم عامر جروب ومجموعة جبهة الغذائية في 2010 لم تشهد البورصة المصرية أي طروحات أولية كبيرة جديدة.

وفي الوقت الحالي تسعى مصر لتنشيط سوق المال من خلال أدوات مالية جديدة وإجراء تعديلات على اللوائح والقوانين المنظمة للسوق. ورغم عدم وجود «بضاعة جديدة» في سوق المال قد تجذب المتعاملين لضخ سيولة في شراء الأسهم إلا أن هذا لم يمنع الأجانب والغرب من العودة لشراء بقوة في سوق المال وهذا قد يعني أن البلاد تجاوزت منعطفاً صعباً.

ومنذ 30 يونيو الماضي بلغ صافي معاملات الأجانب 1.9 مليار جنيه مشتريات مقارنة مع صافي معاملات 5.8 مليار جنيه مبيعات في الفترة بين مارس 2011 وعزل مرسي في منتصف 2013.

ويرى عادل الذي يعمل في بانيونير المصرية منذ 2007 أن بوادر وجود نظام سياسي قوي هو ما أدى للتفاؤل الكبير الموجود في السوق الآن.

ويقول «السيولة خلال الفترة الماضية جاءت بنسبة كبيرة من مؤسسات أجنبية وعربية وهذا يعني أن الرهان أصبح الآن من الخارج وليس داخل مصر فقط على قوة النظام السياسي المقبل.. وهو ما يدفع الكثيرين لضخ أموال جديدة في السوق».

وبلغ صافي معاملات الأجانب في بورصة مصر منذ مارس 2011 وحتى 30 يونيو 2013 نحو 5.8 مليارات جنيه مبيعات لكن في الفترة بين 30 يونيو الماضي والغاز من بحر الشمال البريطاني بلغ صافي معاملات الأجانب 1.9 مليار جنيه مشتريات.

وبعيداً عن أجواء التفاؤل والأمل المعلقة على الانتخابات المقبلة يرى عبد العزيز من البنك الأهلي أن لا أحد يملك «عصا سحرية».

«الكويت» تخصص صندوقاً بقيمة 1.5 مليون دينار للاستثمار في البورصة

صناديق الثروة تتمسك بـ «الكاش» خوفاً من تجدد الأزمات



الأصول السائلة المملد الأمن وقت الأزمات

في ظل العاصفة التي تتعرض لها الأسواق الناشئة قد تقرر بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية إبقاء نسبة أكبر من ثروتها في صورة أصول سائلة حتى تتمكن من استخدامها لدعم الاقتصاد، بدلاً من وضعها في استثمارات استراتيجية من أجل الأجيال القادمة.

وتؤدي خطوات كالتي اتخذتها كازاخستان الأسبوع الماضي باستخدام أموال الصندوق الوطني لتقليص القروض المتعثرة لدى البنوك وما عرّضت عليه روسيا من استخدام صندوق الخروة الوطني لإنقاذ أوكرانيا إلى تقليل المبالغ المتاحة للاستثمار في مشروعات كبرى مثل البنية التحتية بحسب رويترز. وفي الكويت خصص صندوق الثروة السيادي ما لا يقل عن 1.5 مليون دينار 5.3 ملايين

البلاد من أموال النفط لمساعدة البنوك.

وقالت روسيا إنها ستستخدم عشرة مليارات دولار من صندوق الرفاه الوطني الذي يدعم نظام المعاشات المحلي لتمويل برنامج مساعدات لأوكرانيا بقيمة الإجمالية 15 مليار دولار.

دولار من أجل الاستثمار في البورصة، لدعم مؤشر السوق وضخ الأموال في الأسهم التي تستحق الدعم. وأمر رئيس كازاخستان نور سلطان نزارباييف المسؤولين الأسبوع الماضي باستخدام 5.4 مليار دولار من الصندوق الوطني الذي يحتوي على ثروة

«نيكي» يهبط من أعلى مستوى

في 3 أسابيع خلال جلسة متقلبة

وارتفع المؤشر امس 0.8 في المئة إلى 14982.53 وهو أعلى مستوى منذ 31 يناير ثم نزل 1.4 في المئة خلال اليوم إلى 14658.14 نقطة.

وهبط مؤشر تويكس الأوسع نطاقاً 0.3 في المئة إلى 1219.07 نقطة. وجرى تداول 2.32 مليار سهم وهو من أقل مستويات التداول هذا العام.

ترجع مؤشر نيكي القياسي من أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع في جلسة شهدت تقلبات امس إذ قادت قوة الين وضعف الأسواق الآسيوية لمبيعات لجني الأرباح في أعقاب مكاسب الأسهم الأخيرة. وانغلق مؤشر نيكي منخفضاً 0.2 في المئة إلى 14837.68 نقطة بعد أن صعد 2.9 في المئة يوم الجمعة.

ارتفاع ملحوظ في الأرباح السنوية

لـ «استراتيجيا»

الماضي 13.75 فلس مقابل ربحية بلغت 0.07 فلس فقط للسهم الواحد عن عام 2012.

وقالت الشركة في بيان نشر لها امس على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن مجلس إدارة الشركة سوف يجتمع لاحقاً لاعتماد البيانات المالية السنوية سالفة الذكر ومناقشة توزيعات الأرباح.

أعلنت شركة استراتيجية للاستثمار (استراتيجيا) عن بياناتها المالية السنوية للعام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2013 مُحققة أرباحاً بلغت 3.36 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 11 ألف دينار في عام 2012. بارتفاع كبير في الأرباح تقدر بنسبة يحوالي 30446%. وبلغت ربحية سهم الشركة الواحد عن العام

بريطانيا تكشف إجراءات لتعزيز قطاع النفط والغاز



أوزبورن مع مديرة صندوق النقد العالمي



ديفيد كامبرون

«رويتزر»: قالت الحكومة البريطانية امس أنها ستطبق إجراءات شاملة لتيسير استخراج الغاز ومليارات البراميل من النفط من بحر الشمال مع محاولتها اقناع اسكتلندا بالبقاء جزءاً من المملكة المتحدة.

ولهذا الإعلان الذي يترآمن مع اول اجتماع حكومي كامل يعقده رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامبرون في اسكتلندا عدة اهداف وهي تعزيز صناعة النفط والغاز وزيادة عائدات الضرائب وخفض الاعتماد على واردات الطاقة واقناع الاسكتلنديين بالبقاء جزء من المملكة المتحدة.

وسيصوت الاسكتلنديون في 18 سبتمبر على ماذا كانوا يهونون اتحادهم القائم منذ 307 أعوام مع إنجلترا واحتلت قضية مستقبل صناعة النفط والغاز الصغيرة في هذا البلد مكاناً بارزاً في حملة يأتي فيها المؤيدون للاستقلال في الخلف.

ويعتقد أن بحر الشمال به كميات ضخمة من النفط التي يصعب الوصول إليها ولكن مع وصول كثير من الإرفصة وخطوط الانابيب الى نهاية عمرها بدأ الوقت ينقد أمام الحصول على تلك الكميات من النفط.

السياق العالمي. «

وقال ايد ديفي وزير الطاقة البريطاني أن هذه الإجراءات تهدف الى معالجة ما وصفه «بالتحديات غير المسبوقة» مشيراً الى ان عائدات الضرائب في 2012-2013 كانت أقل بنسبة 40 في المئة عن العام السابق.

ولكنه قال ان اسكتلندا كجزء من المملكة المتحدة كانت محمية من مثل هذا الانخفاض في العائدات ومن تقلب اسعار النفط الذي قال انه يمكن أن يؤثر بشكل كبير على ميزانية دولة صغيرة.

امس الاثنين اول اجتماع وزاري كامل في اسكتلندا في ايردين قلب صناعة النفط بالملكة المتحدة. وقال كامبرون ان وحدة بريطانية يمكنها من زيادة الاستفادة من نفط وغاز بحر الشمال باسكتلندا اقصى حد. واراد قائلاً في بيان «أعد بأن نواصل استخدام كل امكانيات المملكة المتحدة للاستثمار في هذه الصناعة الحيوية حتى نستطيع جذب الشركات وخلق فرص عمل وتطوير مهارات جديدة لشباننا وضمان ان نستطيع المنافسة في

اربعة مليارات برميل من النفط اكثر مما كان سيتم انتاجه بغير ذلك. وتشمل الإجراءات التي سيتم تطبيقها إنشاء هيئة تنظيمية جديدة مستقلة للصناعة وقرارا بمنح تراخيص الانتاج على اساس استخراج الحد الأقصى من النفط من مياه المملكة المتحدة ككل بدلاً من التراخيص الفردية لكل كتلة على حدة. وتعهدت الحكومة ايضا بخفض الروتين الحكومي. كان من المقرر ان يعقد كامبرون

وكل الإجراءات التي قالت الحكومة انها ستخضعها وردت ضمن توصيات تقرير اعداه ايان وود الرئيس السابق لشركات تطبيقها إنشاء هيئة تنظيمية جديدة مستقلة للصناعة وقرارا بمنح تراخيص الانتاج على اساس استخراج الحد الأقصى من النفط من مياه المملكة المتحدة ككل بدلاً من التراخيص الفردية لكل كتلة على حدة. وتعهدت الحكومة ايضا بخفض الروتين الحكومي. كان من المقرر ان يعقد كامبرون

«رويتزر»: قال جورج أوزبورن وزير المالية البريطاني امس ان بريطانيا مستعدة لتقديم دعم لأوكرانيا من خلال برامج لصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. وقال أوزبورن للصحافيين في سنغافورة «أنها في الأيام المبكرة والسابعات المبكرة جداً جداً ولكن شعب أوكرانيا الظاهر على ما يبدو رغبة في نقل بلدهم للمستقبل وأن تكون لديهم

..وتقدم المساعدة لأوكرانيا من خلال «صندوق النقد» و«الاتحاد الأوروبي»

وتعهدت القيادة المؤقتة بأوكرانيا الإحد باعادة البلاد الى مسار الاندماج مع أوروبا الآن بعد عزل الرئيس فيكتور يانوكوفيتش الذي كان تدعمه موسكو.

وستسافر كاترين أشتون مسؤولة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي الى أوكرانيا يوم الاثنين حيث من المتوقع أن تناقش إجراءات تعزيز الاقتصاد المتعثر.

علاقات أقوى مع أوروبا ولا اعتقد انه يجب ان نرفض ذلك وعلينا احتضان ذلك.

«يجب ان نكون هناك مستعدين لتقديم المساعدة المالية من خلال منظمات مثل صندوق النقد الدولي وبالطبع كثيراً من ذلك سيأخذ شكل قرض وماشابه ذلك ولكن ستكون هناك استثمارات جيدة في اقتصاد اوكرانيا.»